الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة17 فيفري2011

The Political Partitions in Libya and their Implications on The Economic Balances after The Februrary 17 th,2011 Revolution

بوشوشة سارة (*) طالبة دكتوراه
جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر
Sarah.bouchoucha@univ-biskra.dz

د. مدوني علي أستاذ محاضر أ
جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر
ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال: 2020/11/08	تاريخ القبول: 2021/06/13	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص:

الدراسة تهدف إلى إبراز عملية التغيير التي شهدتها ليبيا بعد ثورة17فيفري2011 والتي أدت إلى بروز انقسامات سياسية، ساهمت في عجز النظام السياسي على إدارة العملية السياسية، نتيجة التدخل الأجنبي وفق القرار الأممي 1973 تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان والإطاحة بالنظام الديكتاتوري. هذا الأخير بدوره أدى إلى إطالة أمد الصراعات السياسية، الحرب الأهلية، انتشار فوضى السلاح، كثرة الجماعات الإرهابية، تنامي أنشطة عصابات الجريمة المنظمة بدرجات غير مسبوقة ومتفاوتة. لتكون المحصلة النهائية تدهور الوضع الاقتصادي خاصة على صعيد الاستثمارات، مع تذبذب القدرة الإنتاجية في ظل سياسيات مالية مضطربة، وقرارات اقتصادية متخبطة. هذه الأوضاع جاءت كنتيجة لتصاعد حدة الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار.

نظرا لما تطرحه الأزمة في ليبيا من تداعيات وهواجس أمنية متزايدة تهدد الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي خاصة منها الجزائر، تونس، كان لابد من أن تتظافر مجموعة من الجهود الإقليمية والدولية لحلحلة الأزمة في ليبيا ودعم أسس الاستقرار السياسي والأمني عبر مجموعة من الاتفاقيات الدولية خاصة منها: اتفاق الصخيرات، مؤتمر بالريمو، مؤتمر برلين.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية؛ حكومة الوفاق الوطني؛ الفشل الدولاتي؛ الميليشيات المسلحة؛ الاقتصاد الليبي.

***المؤلف المرسل: بوشوشة سارة**

Abstract:

The study aims to highlight the process of change that Libya witnessed after the revolution of Februrary 17th, 2011, which led to the emergence of political partitions contributing to the inability of the political system to manage the political process, as a result of the inevitability of foreign intervention according to the 1973 UN Resolution under the pretext of protecting human rights and overthrowing the dictatorial regime. The latter, in turn, led to the prolongation of political conflicts, civil war, the spread of chaos of weapons, the multiplicity of terrorist groups, the growth of the activities of organized crime gangs to unprecedented and varying degrees. The final result was the deterioration of the economic situation, especially in terms of investments, with the fluctuation of productive capacity in light of turbulent financial policies and floundering economic decisions. These situations came as a result of the escalation of security turmoil and instability.

Given the repercussions and mounting security concerns posed by the crisis in Libya that threaten the national security of the regional neighboring countries, especially Algeria and Tunisia, a group of regional and international efforts had to collaborate to resolve the crisis in Libya and support the foundations of political and security stability through a set of international agreements, especially among them Skhirat Agreement, Palermo Conference, Berlin Conference.

Keywords: The Lybian Crisis ; The Government of National Accord ; State Failure ; Armed Militias ; The Lybian Economic.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الأزمة في ليبيا جعلت الوضع السياسي والأمني يصطبغ بالهشاشة ويطرح إفرازات عديدة منها انكشاف الحدود،تردي فاعلية الأجهزة الأمنية، أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للقارات بمختلف فروعها،تأهب القوى المعادية للثورة، كلها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها.وعليه كان من الضروري

أن تتظافر مختلف الجهود لاحتواء الأزمة في ليبيا ودرء الانشقاقات السياسية داخل البلد الواحد بين حكومة الوفاق الوطني، وفصائل المعارضة السياسية قبل تحولها الى نزاع مسلح.رغم النجاح في إسقاط نظام القذافي إلا أن ليبيا دخلت في متاهات اقتصادية نتيجة استمرار الانقسامات السياسية والتناحر على الموارد الاقتصادية،فغياب التوافق بين الفرقاء الليبيين فتح المجال أمام التدخل الخارجي،لتوجيه الصراع والتحكم في مآلاته. لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتناقش الإشكال التالي: **كيف ساهمت عوامل الانقسام السياسي في التأثير على الوضع الاقتصادي الليبي الراهن؟**

لتفسير موضوع الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال التطرق لمآلات توجهات السياسة الخارجية للقوى الكبرى الفاعلة في الأزمة الليبية، في حين تم الاعتماد على المنهج التاريخي لإبراز أهم المحطات التاريخية من خلال الوقوف على كرونولوجيا الصراع السياسي في ليبيا.

وفي سبيل الإحاطة بالموضوع محل الدراسة سنحاول تسليط الضوء على المحاور التالية:

المحور الأول: ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح

المحور الثاني: الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في ليبيا

المحور الثالث: تداعيات الأزمة السياسية على الاقتصاد الليبي

المحور الأول: ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح

سقوط نظام معمر القذافي شكل منعرج تاريخي حاسم للثورة الليبية، هذا التحول استوجب إعادة رسم وصياغة شكل الدولة وطبيعة نظامها بما يضمن لليبيا مكانة ذات ثقل جيوسياسي داخل المجتمع الدولي وتموقع جيوستراتيجي ضمن التوازنات الإقليمية.

أولا: معطيات البيئة السياسية

تشهد ليبيا أزمة سياسية أمنية حادة وخانقة منذ 17 فيفري 2011، إذ دخلت في بوتقة الفوضى وحالات اللإستقرار الناجمة عن تزايد حالات الانزلاقات الإستراتيجية والهشاشة الأمنية، ليغلب عليها في الأخير الطابع القبلي في الممارسات السياسية[1]،هذا الأخير بدوره أدى إلى تصاعد مؤشر عدم التوافق السياسي بين مختلف الفرقاء السياسيين الليبيين، وبالتالي تعميق مستوى التحديات الأمنية وحالات التشرذم السياسي والفوضى التي ميزت البيئة الليبية منذ 2011 .

بعد تسع سنوات من الإطاحة بالرئيس الراحل معمر القذافي لا تزال ليبيا تحت رحمة الميليشيات الراديكالية المسلحة، والانقسامات السياسية بين مختلف التيارات التي تتصارع فيما بينها للوصول الى سدة الحكم والسعي لنيل الشرعية الدولية. فمن جديد يعود مشهد الاقتتال والتناحر السياسي الى الواجهة عبر عدة محطات جسدتها كرونولوجيا الصراع.

انطلقت الثورة في **17/فيفري/2011** المطالبة برحيل معمر القذافي وإسقاط النظام الحاكم لمدة 42 سنة، في خضم هذا الحراك الشعبي تشكل **المجلس الوطني الانتقالي المؤقت** (The National Transitional Council) في**27/فيفري/2011**، حيث تعود خلفيات تشكل هذا المجلس الى عدة أسباب نذكر منها كالتالي:[2]

- ✓ يعتبر الممثل الشرعي للشعب الليبي.
- ✓ واجهة للثورة الشعبية الليبية.
- ✓ نظرا لعدم وجود دستور يحكم البلاد تشكل المجلس الوطني الانتقالي لسد الفراغ السياسي الذي خلفه نظام القذافي.
- ✓ توجيه أجندة السياسة الخارجية الليبية للتعامل مع الدول الخارجية.
- ✓ تشكيل حكومة انتقالية تمهد السبيل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

07/جويلية/2012 تم انتخاب **المؤتمر الوطني العام** الذي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في ليبيا ليتم تسليمه مشعل السلطة بشكل رسمي بعد حل المجلس الوطني الانتقالي في **08/أوت/2012** ليتنحى بعدها مصطفى عبد الجليل من منصبه كرئيس[3]، لينتهي دور المؤتمر الوطني العام في **07/فيفري/2014** بتسليم مهامه السياسية **لمجلس النواب الليبي** (Council of Libyan Deputies)**، من جهة ثانية** (حكومة الإنقاذ) ترأسها خليفة الغويل في **04/فيفري/2014** سيطرت على أجزاء واسعة من جنوب وغرب ليبيا.

أكتوبر2016 دعوة حكومة الإنقاذ لتشكيل **حكومة وحدة وطنية** (National Unity Government)مع حكومة طبرق(الحكومة المؤقتة)برئاسة عبد الله الثني[4]،والجلوس الى طاولة المفاوضات الدبلوماسية والحوار السياسي دون وساطة خارجية،فيما بعد أصبحت تنادي بضرورة تشكيل **حكومة موازية**(A Parallel Government) لحكومة الإنقاذ.

تشكل **حكومة الوفاق الوطني23/فيفري/2016** بموجب اتفاق الصخيرات **17/ديسمبر/2015** بقيادة فايز السراج، حيث تحظى هذه الحكومة بالاعتراف والشرعية

الدولية تحت الرعاية الأممية، يراهن عليها المجتمع الدولي في تسوية الوضع السياسي الليبي وتحسين الشأن الداخلي.

تعتبر الحالة الليبية أبرز مثال معبر عن الفراغ السياسي (Political Vacuum) في المنطقة المغاربية، فغياب سلطة مركزية شرعية جعلت ليبيا أمام تحدي حقيقي ساهم في تكريس عجز الدولة (State Inability) على تسيير شؤونها الداخلية إذ لعب المعطى القبلي على أسس معينة في تكوين المجتمع الليبي[5]،حيث أنه ساهم في إبراز الهوية والتوازنات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية تميز دوره تارة بالتوظيف وتارة أخرى بالتهميش حسب ما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة [6].

يمكن القول بأن القبيلة كمعطى لا تتماشى ومنطق الديمقراطية التشاركية (Participatory Democracy) وبالتالي من يملك دعم أكبر يفوز بالمقاعد في الانتخابات حتى وان كان لا يمت بصلة للأعراف الديمقراطية، وانتخابات المؤتمر الوطني جويلية 2012 ما هي إلا تجسيد للدور السلبي للقبيلة في عملية بناء الدولة Process Of State_Building[7].

تزايد دور البعد القبلي والعشائري وانخراطه في الممارسات السياسية والعمل المسلح على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية[8]،والتي تم حظرها طوال فترة الرئيس السابق معمر القذافي في ليبيا، وبالتالي تكريس أكثر لصراع المصالح الشخصية والقبلية.

خريطة رقم01: تمثل أهم القبائل المنتشرة في ليبيا

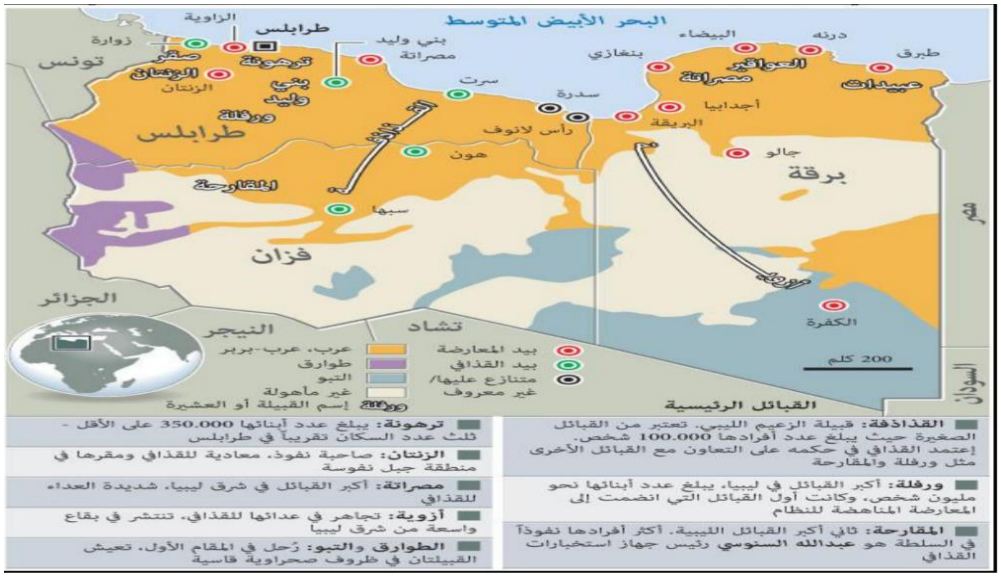

المصدر: لخضاري منصور، الأزمة الليبية وانعكاساتها على الساحل الإفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد06، عدد30،02 جوان 2012.

لا تزال ليبيا تعرف نوعا من الفراغ السياسي والأمني خاصة وأنها أضحت تعيش تحت وطأة الميليشيات المنقسمة على الجبهتين الشرقية والغربية للبلاد، وهو ما يعكس واقع ليبيا اليوم تنازع الإرادات وصراع الضد[9].

حيث نتج عن توقيع اتفاق الصخيرات17/ديسمبر/2015 توافقات سياسية تنص على تشكيل حكومة جديدة، رغم الاعتراف الدولي بها الا أنها باتت تواجه صعوبات في فرض سيادة الدولة[10]،إذن فسيادة ليبيا تأثرت بجملة من التطورات الديناميكية الحاصلة على مستوى القانون الدولي ومنظومة العلاقات.

حيث انجر على سقوط نظام القذافي بروز العديد من الكتائب والمليشيات المسلحة الغير نظامية ذات النزعة المتشددة والإيديولوجية القبلية، كبديل عن الجيش النظامي الذي من المفروض وجوده كمؤسسة عسكرية تعتمد عليه الحكومة الليبية[11]،ليتطور الأمر فيما بعد الى إشكالية تعدد السيادة للكيانات الوليدة التي يدعي كل منها الشرعية في سلوكياته وتوجهاته السياسية، وبالتالي انعدام الوفاق الداخلي يوحي باستمرار الوضع المتشرذم والفوضوي في الشأن الليبي[12].

وعليه فالصراع المحتدم بين السلطة السياسية (حكومة فايز السراج) والميليشيات الراديكالية المسلحة (ميليشيات عقائدية، ميليشيات مناطقية جهوية، مليشيات إجرامية) تدين بالولاء الى المشير (خليفة حفتر) انعكس بالشكل السلبي على مخرجات العملية السياسية (جهود التسوية والوساطة الدبلوماسية) الهادفة إلى حلحلة الأزمة في ليبيا.

حقيقة أن مهمة صناعة الأمن هي ركيزة السياسة المحلية إذ أنها تمثل المرجعية الشرعية لاستمرار الحكومات في الحكم[13]. وفي ظل تزايد تقويض عمليات السلام برزت مجموعة من التشكيلات المسلحة في ليبيا زادت من تعقيد المشهد الليبي، من بين هذه التشكيلات نذكر منها ما يلي:[14] القوات التي قادت عملية فجر ليبيا، القيادة العامة للجيش الليبي، قوات القعقاع والصواعق والمدني، قوات الدروع.

ثانيا: ازدواجية الصراع بين التيارات الإسلامية والليبرالية

أدى السعي للإمساك بزمام السلطة والصراع على تحديد هوية الدولة الى بروز ثنائية تطرح فكرة التناقض بين التيار الليبرالي والإسلامي[15]،هذا التناقض أدى إلى عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي على فرض السيطرة على واقع الفصائل المتناحرة والتي باتت تطرح تحدي كبير بالنسبة للأمن الوطني الليبي وأمن دول الجوار.

فالتيارات الإسلامية تسعى لأسلمة الدولة والمجتمع بالاعتماد على نفس الأسلوب التنظيمي والمؤسساتي الذي يعتمده جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث أنها وقفت رافضة لسياسة فصل الدين عن الدولة في المقابل رفض موجات المد العلماني في المنطقة العربية بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص[16]، إذ برزت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بقوة عام2011من خلال التغلغل في مؤسسات الدولة سواء كانت السياسية، الأمنية أو العسكرية. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الجماعات الإسلامية المتمركزة في ليبيا تمثل امتدادا لتنظيم الدولة الإسلامية ومؤشر على بداية حقبة جهادية جديدة بإستراتيجية عسكرية مركزية تحت شعار البقاء والتمدد، بهدف تعزيز مشروع بقاء الدولة الإسلامية مع محاولة تقويض ترتيبات القوة الراهنة دون طرح بدائل محددة[17].إلى جانب ذلك تمكنت مجموعة من الحركات الليبرالية الليبية منها: التحالف الوطني الليبي، الإتحاد الدستوري، التجمع الوطني الديمقراطي من تشكيل مؤتمر للمعارضة الوطنية.

أ_ أهم العوامل المساعدة على انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة بعد ثورة 17 فيفري 2011:

- ✓ انتشار الأسلحة في مختلف أرجاء البلاد وبالتالي تسليح غالبية الجماعات الإسلامية خاصة، تلك الجماعات التي تحمل فكر وتوجه متشدد شاركت في الاصطفاف ضد نظام القذافي[18].
- ✓ الاستحواذ على مخازن أسلحة كتائب القذافي حيث بلغ عدد المسلحين بطريقة غير قانونية في ليبيا أكثر من 125 ألف ليبي، حسب ما صرح به تقرير منظمة **كرايسز جروب** حيث أن هذا القدر العالي من التسلح أدى إلى عسكرة القبائل (Tribes Military)[19]،التي باتت تتنافس على التسلح وترى في استخدامه شرعية ثورية (Legal Revolutionary) تستمد شرعيتها من المشاركة في إسقاط النظام القائم آنذاك.

- ✓ أضحى الملف الأمني من أبرز التحديات التي تواجه المجلس الانتقالي منذ تأسيسه في 27فيفري2011، حيث تصاعد عدد الجماعات الإسلامية نتيجة تزايد الاضطرابات الأمنية والانزلاقات الإستراتيجية التي أدت بدورها الى تفكك المؤسسات العسكرية وهشاشة البنى الأساسية للدولة[20].

إذن كثرة الانشقاقات داخل الهياكل الأمنية أدى إلى تطور الأحداث بإيقاع جد سريع وتصاعد لأعمال العنف والعنف المضاد، وبالتالي فتح المجال أمام حرب دامية ومواجهات مسلحة كان العامل الأساسي فيها هو السعي للسيطرة على المواقع الإستراتيجية، والتوسع فيها في إطار ديناميكية "**الكر والفر**"، في هذا الصدد يقول الباحث البريطاني **جورج تشوارز بينرغر:**"القوة هي المتغير الأصيل في السياسة الدولية...في ظل غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية[21]."

ثالثا: التدخل الأجنبي External intervention

على إثر الخلفيات والأسباب التاريخية، السياسية والاقتصادية جاء تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بإيعاز من هيئة الأمم المتحدة وفقا للقرار **1970/ 1973** الذي يشرع التدخل الأجنبي تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين[22].

وعليه سقوط نظام القذافي **23/أكتوبر/2011** خلف عدة تداعيات على الصعيد السياسي، الأمني والاقتصادي، فانهيار نظام مثقل بتلك التجاذبات السياسية الطائفية بين القبيلة والدولة ليس بالأمر الهين أن يقدر اتجاهات ومسار الأحداث في ليبيا[23]،بل سهل الأمر على حلف شمال الأطلسي ليتدخل وفق ما تمليه مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على ذلك أصبحت ليبيا جراء هذا التدخل في أوقات لاحقة رهينة التناحر الطائفي والقبلي ومسرحا لتهريب وانتشار فوضى السلاح، تنامي دور الجماعات الإرهابية، زيادة فعالية أنشطة الجريمة المنظمة. وبالتالي فتحت على ليبيا عدة جبهات تستدعي الشك والريبة فيما يخفيه هذا التدخل من خلفيات وعواقب وسعت من فتوق الأزمة وجعلتها تتمدد ضاربة بتهديدها أمن الدول الجوارية[24].

حيث كان للحصار الجوي والبري الذي فرضه حلف الناتو على ليبيا دور مهم في تغيير بوصلة الأحداث لصالح الفصائل السياسية المعارضة، التي تحظى بدعم دولي واسع

على حساب القوات الليبية النظامية، فضلا عن مسألة التنافس بين القوى الكبرى على تقاسم النفوذ في ليبيا وإزاحة النفوذ الروسي الصيني[25].ليبيا يحسب لها الحصة الأكبر من احتياطي النفط في القارة الإفريقية لذا تعد مسألة تأمين مصادر الطاقة من أهم الأهداف الإستراتيجية لحلف الناتو.

أ_ مخلفات التدخل الأجنبي في ليبيا:

تآكل شرعية النظام السياسي وعجزه على حل الأزمة وتسوية الأوضاع الداخلية، أدى إلى فشل الإصلاحات السياسية، في المقابل تعقد البيئة السياسية الليبية كنتاج لتداعيات التدخل الأجنبي وعليه يمكن حصر المخلفات في النقاط التالية: [26]

1 _ اتساع الفجوة الأمنية بين المنطقة الشرقية والغربية:

ساهم التدخل الأجنبي في توسيع الهوّة الأمنية السياسية بين الجبهة الشرقية (خليفة حفتر) والجبهة الغربية (فايز السراج) في تصعيد حدة التناحر السياسي، إذ بات من الواضح جدا أن الكتائب العسكرية والفصائل السياسية عاجزة عن الوصول إلى حل سياسي من شأنه بناء دولة تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة المتعلقة بحفظ أمنها ومحيطها الإقليمي الجواري.

2 _ خلاف حول إدماج بقايا نظام القذافي:

أحدثت مسألة إدماج بقايا النظام السابق شرخ حاد داخل الأوساط السياسية الليبية، شق ينادي بعدم دمج بقايا نظام القذافي وعزلهم سياسيا، في حين الشق الأخر ينادي بضرورة دمجهم سياسيا[27]،هذا التضارب في الرؤى خلق مشكلة عدم التفاهم بين الفرقاء السياسيين الليبيين.

3 _ صعوبة تأسيس جيش نظامي تابع للحكومة الليبية:

نتيجة لسيطرة الميليشيات الراديكالية المسلحة على منافذ الدولة وعدم فاعلية الأجهزة الأمنية، أصبح من الصعب جدا تأسيس جيش نظامي محترف يتمتع بكامل الصلاحيات خاصة الشرعية السياسية (Political Legitimacy) [28].

4 _ صعوبة نزع سلاح الثوار:

عجز المجلس الانتقالي على نزع سلاح الميليشيات المسلحة خاصة تلك التي تمارس بعضا من مهامها ضمن دائرة الأمن الداخلي الليبي واضطرار السلطة الانتقالية لدمج هذه الميليشيات في الجيش الليبي ما بات يعرف **بالنظام الأمني الهجين** (Hybrid

Security System)[29]،وبالتالي هذا العجز ساهم في تعزيز الانقسامات والشروخات بين فصائل المعارضة السياسية والسلطة الحاكمة.

رابعا: الفشل الدولاتي (State Failure)

أ_ تعريف الدولة الفاشلة

روبرت بيتس (Robert Bates) يعرف الدولة الفاشلة على أنها: "ذلك الارتباط القوي بين الحرب الأهلية وفشل الدولة"، حيث أنه يغالي في الدور الذي تلعبه الميليشيات باعتبارها تشكل الفئة الحاسمة في العلاقة بين فشل الدولة والعنف المنظم[30].

في حين يرى **كالفي هولستي(Calvi Holsti)** في كتابه "الدولة، الحرب، دولة الحرب" The State War, The State Of War بأن المشكلة المركزية في الألفية القادمة ستنقل الحروب بين الدول إلى حروب داخل الدول، بحيث أنها تعكس عدة مؤشرات تتباين في مداها وتأثيرها[31]،فهي فيروس قد يعطل سير الدولة أو يشلها تماما ما يجعلها في مصاف الدول الفاشلة.

وعليه يمكن تعريف الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي تعاني من عجز تام وقصور بنيوي حاد في كامل مؤسساتها، مع عدم قدرتها على تحقيق الأمن، الاستقرار والتمثيل الشرعي لحماية أمنها الوطني من التهديدات الخارجية.

ب_ مؤشرات تحديد الفشل في ليبيا:

نتيجة لتظافر مصفوفة من المعطيات السياسية، الأمنية، الدولية والإقليمية التي باتت تفرضها منطق المصلحة (Interest)والمنفعة الخاصة[32] ،مع تعثر التجربة الديمقراطية التي جسدها أكثر الغياب المستمر للمشاركة السياسية الفاعلة[33]،والسعي لتفتيت القرار السياسي بين الفصائل السياسية المعارضة فضلا عن تكريس نموذج الفوضى الذي يفتقر للحد الأدنى من المأسسة.

جاءت هذه الاعتبارات معبرة عن مخلفات التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الذي طرح في نهاية المطاف مسألة الفشل الدولاتي (State Failure)، وخروج الدولة من مرحلة الدولة الفاشلة إلى مرحلة الدولة المغيبة تماما، وبالتالي هذا الغياب والعجز التام لمعظم مؤسسات الدولة،أعطى فكرة عن تلك الأبعاد المتعددة للصراع في ليبيا[34].ويمكن حصر مؤشرات الفشل الدولاتي في ليبيا كالتالي: [35]

1 _ مؤشرات سياسية:

يمكن الإشارة الى فكرة العجز التام لمؤسسات الدولة في ليبيا مع عدم قدرتها على التحكم في إدارة أزمة الشرعية السياسية داخل النظام القائم، بالإضافة إلى الغياب الكلي لسلطة القانون، وبالتالي خلق الجو المناسب والأرضية الملائمة لانتشار الفوضى والفساد بدورهما يؤديان إلى خلخلة الاستقرار وزعزعة الأمن الداخلي، وبالتالي وجوب التدخل الأجنبي.

2 _ مؤشرات اقتصادية:

عجز الدولة عن توفير الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية لمواطنيها من سلع وخدمات بالإضافة الى عدم التكافؤ في الفرص وانعدام التوزيع العادل للثروات أدى إلى بروز هذه الأسباب كعائق أمام تطبيق برامج التنمية[36]،وعليه خلق نظام اقتصادي غير متوازن، وفعلا هذا ما شهدته ليبيا جراء مخلفات التدخل الأجنبي للقضاء على نظام معمر القذافي.

3 _ مؤشرات الفجوة الأمنية:

ساعدت فوضى انتشار الأسلحة في ليبيا على زيادة تعقيد الوضع الداخلي الأمني وهشاشته خاصة في ظل تصاعد حدة التجاذبات المناطقية بين العسكر والميليشيات المسلحة، وعليه تزايد انتشار القوى المتصارعة الراغبة بقوة في الوصول الى سدة الحكم وتقاسم النفوذ[37]،ساهم في تقويض سياسات الحكومات الانتقالية المنتخبة في السيطرة على تنامي سلطة الميليشيات الراديكالية المسلحة بشكل خاص. اذا فاتساع الفجوة الأمنية ساهم هو الأخر في تكريس الفشل الدولاتي في ليبيا بشكل انقلب لصالح الفصائل السياسية المعارضة.

جدول رقم 02: يمثل ليبيا ودول الحراك السياسي ضمن مؤشرات الدولة الفاشلة من 2011 _2013

مؤشرات 2011			مؤشرات 2012			مؤشرات 2013		
الدولة	المجموع	الرتبة	الحالة	المجموع	الرتبة	الحالة	المجموع	الرتبة	الحالة
ليبيا	68.7	111	تحذير	84.9	50	تحذير مرتفع جدا	84.5	54	تحذير مرتفع جدا

الجزائر	78	81	تحذير مرتفع	78.1	77	تحذير مرتفع	78.5	73	تحذير مرتفع
سوريا	85.9	48	إنذار مرتفع	94.5	23	إنذار مرتفع	97.4	12	إنذار مرتفع
مصر	86.8	45	إنذار مرتفع	90.4	31	إنذار مرتفع	90.6	34	إنذار مرتفع
تونس	70.1	108	تحذير مرتفع	74.2	94	تحذير مرتفع	76.5	83	تحذير مرتفع

المصدر: رداف طارق،"الحراك العربي وإشكالية الدولة الفاشلة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول الدور الإقليمي للجزائر _المحددات والأبعاد، جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية،27 _28 أفريل 2014، ص9 .

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أنه لا يوجد هناك تباعد في مستويات الفشل بين الدول العربية بحيث أن غالبية الدول حصلت على حالة تحذير مرتفع، باستثناء ليبيا تحصلت على درجة مرتفع جدا خلال 2012 _2013 مقارنة مع مصر وسوريا نظرا لعدم قدرة الحكومة الانتقالية الليبية في تلك الفترة على فرض السيطرة لإدارة الصراع وتسيير الأزمة، عموما الوضع في ليبيا لم يكن إلا انعكاس للفوضى ومخلفات التدخل الأجنبي، وبالتالي بؤرة لاستقطاب عصابات الجريمة المنظمة، الجماعات الإرهابية، الميليشيات المسلحة، كل هذه العوامل غيرت مجريات الأحداث لتدخل ليبيا في نهاية المطاف في دائرة **صراع الشرعيات المنقوصة** فمن يملك الأرض لا يملك الشرعية ومن يملك الشرعية لا يملك الجغرافيا.

المحور الثاني: الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في ليبيا

إن المتتبع لواقع الأحداث في ليبيا يرى بأنها تعرضت لتسونامي التغيير الذي سيطر على مفاصل العملية السياسية، وتعثر التجربة الديمقراطية التي سمحت للدول الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية باتخاذ التدابير اللازمة الرامية لحل الأزمة بالطرق السلمية.

أولا: الجهود الإقليمية

أ_ الجزائر وتونس: كلا البلدين لا يخرجان عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع احترام السيادة والبحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية لحل

الأزمات الدولية، فالبلد المجاور تونس لا تبتعد كثيرا عن نظيرتها الجزائر في فكرة عدم الزج بالقوات العسكرية في نزاعات خارجية[38]. هذا ما جاء في البيان الرئاسي التونسي حيث صرح الرئيس التونسي **قيس السعيد** في 23/أكتوبر/2019:**"تونس لن تقبل بأن تكون عضو في أي تحالف أو اصطفاف على الإطلاق، ولن تقبل بأن يكون أي شبر من ترابها إلا تحت السيادة التونسية وحدها**[39]**."**

رغم الحياد السياسي الذي تنتهجه الجزائر حيال الأزمة إلا إن هذا لا يعني أنها لا تسعى لحل الأزمة في ليبيا، بل بالعكس تسعى لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وإيجاد أرضية مناسبة للنقاش والحوار من خلال جملة المساعي الدبلوماسية الحثيثة ودعم الجهود الأممية في ليبيا[40].تأكد ذلك في خطاب الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** 19/ديسمبر/2019: " **إن الجزائر أول وأكبر المعنيين باستقرار ليبيا.... لن نقبل أبدا بإبعاد الجزائر عن الحلول المقترحة للملف الليبي**[41]**."** فالجزائر لها من الثقل الاستراتيجي والسياسي ما يؤهلها بأن تكون الدولة المحورية بامتياز في القطر المغاربي، ولعل أبرز انعكاس ايجابي لدخول الجزائر معترك الأزمة الليبية، تلقيها الدعوة الرسمية لحضور مؤتمر برلين لبحث سبل تسوية الأزمة في ليبيا بتاريخ 06/جانفي/2020.

ب_ المغرب: يسعى لدعم الجهود الإقليمية الرامية لتسوية الأزمة الليبية، إذ يعتبر الراعي الرسمي لاستقبال الفرقاء الليبيين للجلوس حول طاولة المفاوضات، وخير دليل **اتفاق الصخيرات 17/ديسمبر/2015** الذي نص على:[42] ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، الحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، تمكين مؤسسات الدولة منها حكومة الوفاق الوطني لمعالجة تحديات المستقبل. من أهم العوائق التي اعترضت اتفاق الصخيرات نذكر ما يلي :[43] إشكالية المحاصصة السياسية المناطقية، إشكالية عدم تأسيس جيش وطني نظامي، إشكالية الجدل القائم في العلاقات التشاورية بين مجلس النواب والدولة لحل الخلافات وبناء توافقات.

ج_ مصر: تسعى لتعزيز تعاونها مع الدول الإقليمية المجاورة لإيجاد حلول توافقية وخير دليل المبادرة الثلاثية رفقة الجزائر وتونس لدراسة الوضع الداخلي في ليبيا، من جهة أخرى مصر من مصلحتها عدم الدخول على خط التورط في المجابهة العسكرية مع تركيا[44]،تربطها حدود مع ليبيا إذن فهي لن تسمح بتكرار سيناريو التدخل التركي في سوريا (**عملية نبع السلام)** على الحدود الليبية المصرية.

ثانيا: الجهود الدولية

أ_ الموقف التركي: تأرجح الدور التركي في ليبيا بين قاطرتين متناقضتين الأولى تجسدت في رفض التدخل الأجنبي رفض منقطع النظير، والثانية مساندة الثورة ودعمها[45].فتركيا تركز على مبدأ العقلانية (Rationality Principle) في رصد المصلحة، وتجنب الخسائر نظرا للعلاقات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية التي تربطهما[46].

المرحلة الأولى من2011_2014:

علو لغة المصلحة الاقتصادية على التوجه الخارجي التركي تجاه ليبيا نتيجة الضرر البالغ بمصالحها، لتغير هذه الأخيرة من طبيعة سلوكها السياسي تجاه الأزمة الليبية فأصبحت بذلك الراعي الرسمي للفصائل المعارضة لحفتر[47].

المرحلة الثانية ما بعد ديسمبر2015:

تنامي الدور التركي في دعم مخرجات اتفاق الصخيرات مع الاعتراف بشرعية حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، وبموجب اتفاقية التعاون **العسكري الليبي التركي**، تسعى تركيا جاهدة لمساعدة ليبيا على استعادة توازنها عبر تكثيف المساعدات العسكرية والدعم اللوجستي[48].

المرحلة الثالثة من 27/نوفمبر/2019 إلى غاية اليوم:

التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بالسيادة على المناطق البحرية في البحر المتوسط من أهم الدول المشاركة: تركيا، ليبيا، مصر، إسرائيل، لبنان، قبرص مع محاولة القضاء على مجمل الخلافات حول قضية ترسيم الحدود البحرية وإنشاء خط بحري يسمى شرق المتوسط(Eastern Mediterranean) [49]،لإمداد أوروبا بالغاز من شرق المتوسط نحو الضفة الشمالية للمتوسط[50].

ب_الموقف القطري:

أثرت قطر بشكل متزايد في مسار توجه الأزمة الليبية حيث أنها تعتبر من أبرز اللاعبين الدوليين الداعمين للجماعة السلفية في ليبيا عن طريق تهيئة وتمويل الكتائب العسكرية الراديكالية منها الجماعة الليبية المقاتلة، أنصار الشريعة، مجلس شورى ثوار بنغازي، سرايا الدفاع عن بنغازي[51].حيث بلغ تمويل قطر للجماعات المنشقة المسلحة في

ليبيا حوالي750مليون يورو[52]،من هذا المنطلق قطر تسعى لأدلجة الصراع في ليبيا بغية تأمين نفوذ الإسلاميين عن طريق الاستثمار الإيديولوجي والسياسي في الميليشيات الراديكالية المسلحة والجماعات الإرهابية[53].

ج_ موقف دول الإتحاد الأوروبي:

1_ الموقف الألماني:

تقود ألمانيا حراك دبلوماسي برزت ملامحه في **مؤتمر برلين**19جانفي2020 للتباحث حول مستقبل العملية السياسية في ليبيا، ومحاولة إطلاق عملية سلام شامل تنهي تسع سنوات من الصراع والحرب الأهلية والفوضى بمشاركة11دولة فاعلة في الازمة الليبية سواء أكانت إقليمية أو دولية. وعليه يمكن حصر مخرجات المؤتمر في النقاط التالية:[54]

- ❖ تعزيز الهدنة المتعلقة بوقف إطلاق النار، مع حظر توريد الأسلحة الى ليبيا.
- ❖ وقف التدخلات الخارجية، في المقابل إلزامية إنشاء جيش وطني ليبي موحد.
- ❖ العودة للعملية السياسية يرافقها جملة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة إعمار ليبيا.
- ❖ رفض تدمير البنية التحتية للمنشآت النفطية.

2_ الموقف الإيطالي:

إيطاليا تسعى لدعم استقرار الحكومة الليبية في طرابلس من خلال حشد الدعم الدولي لها في إطار حراك دبلوماسي سياسي لبناء توافق مع روسيا، من أجل تسوية الأزمة في ليبيا وكذا قضية تدفق المهاجرين الغير شرعيين عام 2017[55]،من جهة أخرى تفعيل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لإنجاح **مؤتمر باليرمو الدولي نوفمبر2018**،علاوة على ذلك روما تربطها علاقات مصلحية بامتياز مع ليبيا منذ فترة حكم معمر القذافي جسدتها أكثر الشراكة الاقتصادية بين الطرفين في مجال النفط عقود تجارية بين الشركة الايطالية **Enie** والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس[56].

3_ الموقف الفرنسي:

فرنسا تتعامل مع الملف الليبي بسياسة الكيل بمكيالين عبر حتمية التسوية بين المسار السياسي والعسكري مع السعي لردم وتضييق الفجوة بين المسارين[57]،هذه الجهود ترجمتها **قمتي باريس** الأولى**2017**، والثانية في**29/ماي/2018** والتي تحث على جمع الأطراف

الليبية على طاولة المفاوضات، وبالتالي خطوة ايجابية تنص على مدى تلازم الرؤى السياسية والعسكرية بإجراء انتخابات برلمانية نزيهة في ظل تواجد مؤسسات مدنية[58].

د_ الموقف الروسي:

روسيا تسعى لاستغلال الصراع في ليبيا لتعزيز تموقعها الاستراتيجي بالمنطقة العربية بشكل دراماتيكي، من خلال دعمها المستمر للسلطة الموازية في الشرق يمثلها خليفة حفتر. مع السعي لتثبيت شرعيته في قلب المشهد السياسي، هذا الأخير ساهم في تقويض دور الدول الغربية والإقليمية الفاعلة في الأزمة لصالح روسيا في المقابل قد يقلص من فرص التسوية[59].إذن روسيا تسعى لخلط الأوراق السياسية بالعسكرية على حساب استقرار ليبيا تحقيقا لمصالحها وتشويشا على الوجود الأوروبي بمنعه من التنقيب على مصادر الطاقة في ليبيا.

المحور الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الاقتصاد الوطني الليبي

خلفت ثورة17فيفري2011 تداعيات حادة مست بهيكلة الاقتصاد الليبي في الجانب الاستثماري خاصة على الصعيدين المحلي والدولي، بحيث أن ركيزة الاقتصاد الليبي تعول على العوائد النفطية بنسبة 95 % من الناتج المحلي[60].رغم أن ليبيا دولة نفطية بامتياز إلا أن ثمة فروقات شاسعة في مؤشرات التنمية الاقتصادية حيث يصل متوسط دخل الفرد إلى 14ألف دولار رقم لافت للانتباه قياسا على ثروات البلد ومحدودية عدد السكان الذي لا يزيد عن 6.5 مليون نسمة[61] .

أولا: تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا

نظرا لتكالب عدة دول على ليبيا والصراع الذي صاحب الأزمة أصبح الاقتصاد الليبي يواجه عقبات عويصة أدت إلى انكماشه.

أ_ سيطرة الدولة على القطاع العام:

لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من فكرة البيروقراطية والاضطرابات الأمنية مع عدم تكريس مبدأ العمل بالكفاءة، ومركزية السياسات التنموية لدى السلطة الحاكمة في ظل التهميش المبالغ فيه للقطاع الخاص. كل هذه العوامل خلقت نوع من فرض الهيمنة على عوائد الاقتصاد الريعي[62]، وبالتالي اختلالات حادة تهدد فرص التنمية الاقتصادية في ليبيا، ناهيك عن تعثر مسار الحوكمة وحداثة التجربة الليبية ونقص الوعي الاستثماري في التعامل مع المستثمر الأجنبي خطوة مهدت السبيل لخفض نسبة الإنتاجية وتقليص

فرص الاستثمار. وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم01: يمثل ضعف أداء الحوكمة في ليبيا

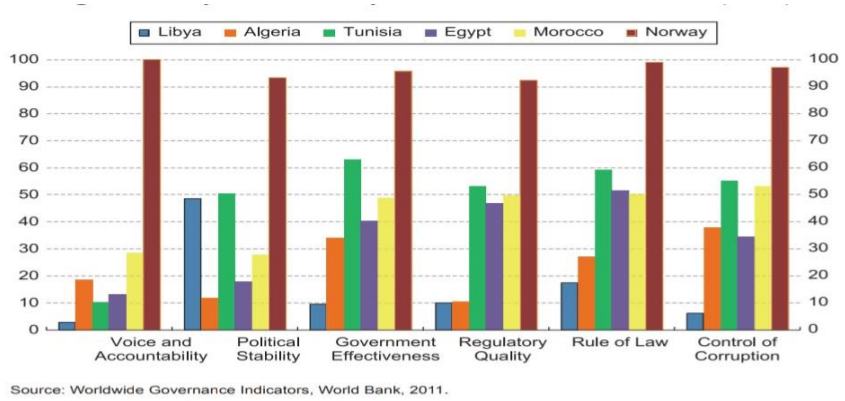

المصدر:Worldwide Governance indicators ,world Bank ,2011

من خلال المخطط الموضح أعلاه يمكن القول بأنه لضمان فعالية حوكمة رشيدة في ليبيا ينبغي توفر شرطين أساسين سيادة القانون لمكافحة الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتطلب مزيدا من الجهود والتنسيق كمطلب ضروري لتأمين التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية المحلية بعيدا عن سيطرة الدولة على القطاع العام.

ب _ غياب الرؤى الإستراتيجية في القطاع الاقتصادي:

نظرا لتضارب السياسات الاستثمارية والتوجهات الاقتصادية الحكومية تبلورت عدة مشاكل على صعيد المخططات التنموية نذكر منها[63]:

- عدم الكفاءة في توزيع الثروات.
- سياسات التهميش والفساد.
- عدم التحكم في آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية.
- عدم مواكبة المؤسسات المالية للتقنيات الحديثة المتبعة في المؤسسات العالمية خاصة ما تعلق منها بشق التمويل.
- ضعف أداء المؤسسات المصرفية.

ج _ التبعية الاقتصادية:

تعتبر ليبيا دولة مكبلة اقتصاديا نظرا لحجم القيود المفروضة عليها خاصة في إطار الحركة التنموية وبالتالي تكريس الخلل في هيكلية الصادرات والواردات، أي عدم التنويع في مصدر الصادرات مقابل استيراد 85 % من قيمة المنتوجات الباقية لسد متطلبات السوق المحلية[64].خاصة وأن ليبيا شهدت في تلك الفترة فرض رسومات على مبيعات النقد

الأجنبي، ارتفاع أسعار السلع بنسبة 48%، تدني قيمة الدينار الليبي، مراجعة سياسات دعم المحروقات المتدهورة، وضع معقد دفع إلى انعدام توفر السيولة النقدية[65].

مخطط رقم02: يمثل الآثار السلبية للأزمة الليبية على الاقتصاد الوطني الليبي خلال سنة2011

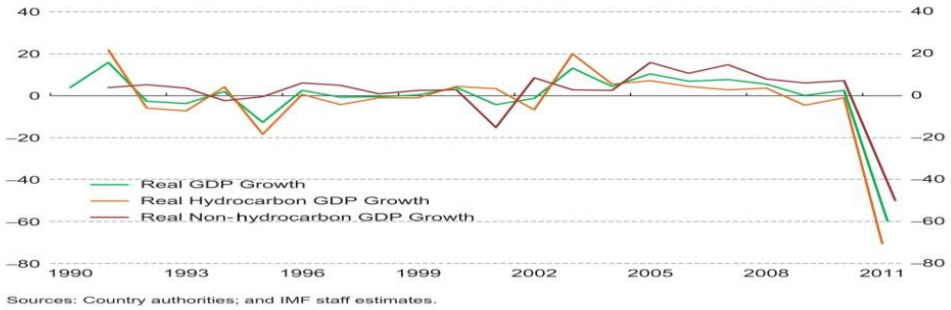

المصدر: Country authorities: and IMF staff estimates

من خلال المخطط المبين أعلاه يمكن القول بأن الأزمة الليبية ساهمت في عجز وهبوط قيمة الدينار الليبي، هذا العجز بدوره أدى إلى تجميد الأصول الخارجية في أواخر العام2011، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار المستهلك إلى 20% خصوصا مع بداية الأزمة. ناهيك عن انخفاض نسبة الناتج المحلي من الهيدروكربونات إلى ما يقارب نحو 50%. هذا ما يفسر شح السيولة المالية في القطاع المصرفي الليبي في السنوات التي تلت عام 2011.

ثانيا: مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل استمرار الصراعات السياسية

أسفرت الاضطرابات السياسية والأمنية عن تداعيات حادة ألحقت الضرر بالاقتصاد الليبي، ففرص التنمية والاستثمار جد كبيرة إلا أنها مربوطة بجانب الاستقرار واستتباب الأمن[66]، وبالتالي الصراع في ليبيا اقتصادي أكثر منه سياسي لحد كبير، خاصة لو أخذنا بعين الاعتبار مكانة ليبيا الجيوستراتيجية فهي تعتبر بوابة نحو افريقيا من الجهة الشرقية. وعليه من هذا المنطلق يمكن رصد رؤية مستقبلية تستشرف آفاق الوضع الاقتصادي في ليبيا عبر محطتين.

أ _ المحطة الأولى:(المسار التشاؤمي)

لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي ولو بشكل نسبي في ليبيا نتيجة لتزايد حدة الانقسامات السياسية بين حكومة الوفاق الليبي (فايز السراج) والفصائل السياسية المعارضة (المشير خليفة حفتر) فالوضع في ليبيا سيصبح مع مرور الوقت يتسم بعدم

فعالية المؤسسات الاقتصادية، وانعدام الأمن أمر يثير الريبة والشك حول أي تسوية متوقعة بين الأطراف المتناحرة على الموارد الاقتصادية[67].

فسيطرة المشير خليفة حفتر على الموانئ والحقول النفطية بدعم فرنسي مؤيد لحصار النفط سيجعل منها ورقة مساومة وضغط على الحكومة[68]، لتستمر معاناتها رغم مناشدتها للقوى الخارجية الداعمة لها كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه إغلاق الموانئ النفطية لا يقل خطورة عن الخيارات العسكرية في التدخل. خلال عام 2018 سجل تهميش النمو الاقتصادي انخفاض بنسبة 7.8 % في حين عرفت ليبيا أربع سنوات من الركود الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2013 _ 2016[69].

شكل بياني رقم01: يمثل عجز قطاع المالية العامة في ليبيا نتيجة تنامي حدة الصراع السياسي 2010_2020

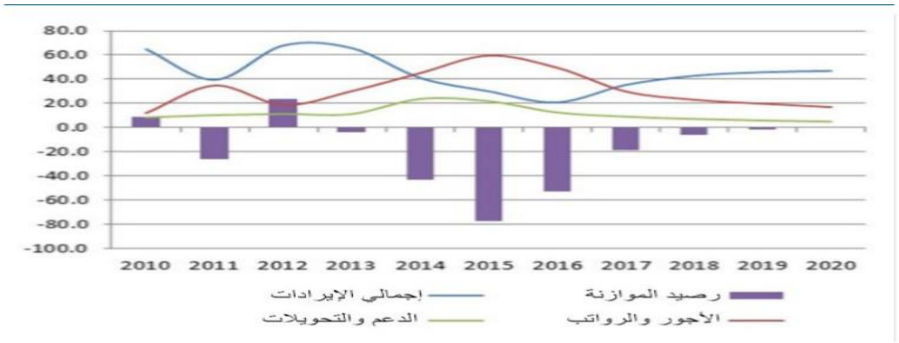

المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

من خلال الشكل البياني الموضح اعلاه يمكن القول بأن أسعار السلع والخدمات لا تزال جد مرتفعة والسبب يعود إلى تعطل سلاسل التوريد والأسواق الموازية، حيث ساهمت الرسوم المرتفعة بنسبة183 % على معاملات سعر الصرف الأجنبي، من جهة أخرى عائدات النفط تشهد ارتفاع نسبي قدر ب 33.5 مليار دينار أي بنسبة 50.8 % من إجمالي الناتج المحلي[70]، ومع ذلك تعتبر نسبة التقدم غير كافية لتغطية فاتورة الأجور ومصروفات الدعم نظرا لأن مجمل هذه العائدات لا تزال مقيدة خصوصا مع حدة الانهيار الذي عرفته ليبيا خلال الأربع سنوات الفارطة من2013_2016 .

بالعودة الى سعر الصرف ستستمر الاختلالات الداخلية والخارجية فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية العامة للدولة بنسبة **3**% وبالتالي عجز في ميزان المعاملات التجارية هذا العجز سيؤدي بطبيعة الحال إلى انكماش الاقتصاد الليبي وامتداد التشوهات الاقتصادية إلى دول الجوار.

ب _ المحطة الثانية: (المسار الإيجابي)

ليبيا تملك ما يكفي من الإمكانيات المادية والبشرية والاقتصادية تؤهلها لتحقيق قفزة نوعية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق بالنظر لمجمل الانجازات الايجابية التي حققتها ليبيا خلال السنوات الماضية بالرغم من هشاشة الوضع الأمني، السياسي. خلال عام **2015** نجحت ليبيا في تحقيق بعض الوفرة في الإنفاق على الدعم بنسبة **37%** والسبب يعود الى تراجع أسعار الوقود المستوردة قابله تراجع في فاتورة الأجور بنسبة **8%**، ارتفاع في معدل النمو بنسبة **26.7 %** سنة **2016**[71]،ليصل بعد ذلك خلال عام **2018** الى نحو **19.7%** أداء اقتصادي قوي. خلال **2017** إجمالي الناتج المحلي قدر ب **2.5** بفائض قدره **1.7%** في ميزان المعاملات التجارية. خلال **2018** ارتفاع محسوس في صادرات النفط سمح بزيادة العائدات ضعف المعدل المحصل عليه في السنوات السابقة[72]،حيث قدر الارتفاع بنسبة **27.6** مليار دولار في هذه الفترة استطاع مصرف ليبيا المركزي السيطرة على كبح الواردات بسبب الرسوم المرتفعة على مبيعات النقد الأجنبي[73].

تحقيق **3.9%** من إجمالي الناتج المحلي في الأموال العامة لأول مرة بعد مرور خمس سنوات من العجز الكبير بعد الثورة، والسبب يعود الى ارتفاع نسبة العائدات الغير مدرجة في الموازنة من الرسوم الجديدة على المعاملات بالعملة الصعبة[74].وعليه فمن المتوقع جدا أن تعيد ليبيا مستوى إنتاجها النفطي إلى **1.6** مليون برميل يوميا في العام الجاري **2020** في المقابل سيرتفع النمو الإجمالي للناتج المحلي بنسبة **9%** ليتراجع التضخم بنسبة **5%**،وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة العامة وميزان المدفوعات نهاية عام **2020** ما يعني ارتفاع نصيب الفرد الى حوالي **8%** من الناتج المحلي[75].فالفائض ولو بنسبة قليلة يدل على قوة المؤشر المالي لمركزية الدولة. هذا ما يوضحه **الشكل البياني رقم02: يمثل مؤشرات ميزان المدفوعات الليبي من2010 _2020**

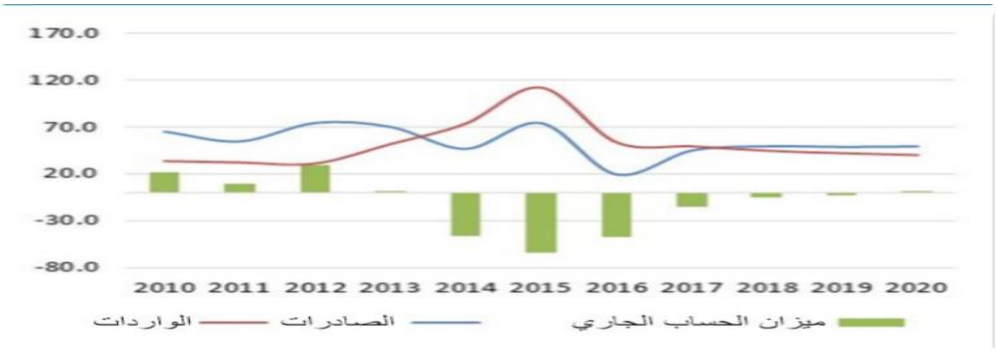

المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

إذن تتحقق هذه المؤشرات الايجابية في حالة ما إذا ليبيا تمكنت من تنفيذ إصلاحات اقتصادية حاسمة لتعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية، تنويع مصادر الاقتصاد وتجديد حوكمة الدولة، إعادة اعمار ليبيا، إصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي. خاصة وأن ميزان المدفوعات حقق قفزة نوعية خلال 2020.

الخاتمة:

أحداث التغيير والإطاحة بنظام معمر القذافي كان لها من الأهمية البالغة في حسابات القوى الكبرى الدولية والإقليمية التي راهنت على انقسام ليبيا من خلال تأجيج الصراعات الداخلية ودعم الثورات المضادة لإجهاض المشروع الديمقراطي. من خلال هذه الدراسة تم التوصل **للنتائج** التالية:

- ❖ المعطى القبلي أثر بشكل سلبي على مسار العملية الديمقراطية في ليبيا فزاد من توسيع وتعميق فجوة الشرخ السياسي، وبالتالي أصبح الولاء للقبيلة على حساب الولاء للدولة الوطنية.
- ❖ رغم اجراء انتخابات انتهت بترجيح الكفة لصالح حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، الا أن حالة اللاإستقرار والانشقاق السياسي زادت عن الحد المطلوب نتيجة تنامي حدة الصراعات الناجمة عن فعالية نشاط الميليشيات المتطرفة المؤدلجة، والتي بدورها تعتبر من أبرز التحديات التي تعرقل مساعي الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لحلحلة الأزمة في ليبيا.
- ❖ حالة الفراغ السياسي والأمني التي خلفها سقوط نظام القذافي على إثر القرار الأممي1973 القاضي بشرعنة التدخل الاجنبي زاد من حدة تأزم الوضع داخل ليبيا وخارجها، فانعكست الفوضى على الدول المجاورة خاصة الجزائر التي وجدت

نفسها أمام حدود رخوة ملتهبة أمنيا. فأمن الجزائر وباقي الدول المجاورة (تونس، مصر) مرهون بتحقيق السلم والأمن في ليبيا.

- ❖ حرصا على عدم تفاقم الوضع في ليبيا كان من الضروري انتهاج أسلوب الحوار السياسي عبر دعم جولات التفاوض الدبلوماسي، والمؤتمرات الدولية التي كان لها الأثر الكبير في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين الليبيين.
- ❖ انعدام الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ساهم في تشويه الخارطة الإستثمارية التنموية وبالتالي تعقيد الإجراءات والضمانات الكافية لسلامة تمويل القطاع المصرفي، والذي بدوره ساهم في عجز متطلبات سوق العمل بالدولة.

التوصيات:

- ➢ تفعيل آليات الممارسة الديمقراطية عبر أسلوب الانتخابات الحرة والنزيهة القائمة على مبدأ الديمقراطية التشاركية.
- ➢ العمل على صياغة دستور يسهل عملية التداول السلمي للسلطة.
- ➢ إعادة تفعيل آليات المشاركة الرسمية ومحاولة استيعاب الفصائل المعارضة داخل الأطر المشاركة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الشرعية.
- ➢ ضرورة الاهتمام بالإستثمار الأجنبي كأداة هامة لدفع عجلة التنمية المحلية وتشجيع ديمومة الحركة الاستثمارية لدعم الناتج المحلي الإجمالي.
- ➢ تفعيل مخرجات الاتفاقات وسلسلة المؤتمرات الدولية (مؤتمر باليرمو الدولي، مؤتمر برلين، اتفاق الصخيرات) لإنهاء حالة الصراع والانقسام وبناء توافق يخدم أسس المصالحة الوطنية الليبية.

الهوامش:

[1]بن بتقة نور الهدى، تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، مدارات سياسية، الجزائر، عدد05، جوان2018، ص77.

[2]سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، مجلد06، عدد01،2018، ص147.

[3]خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، عدد406، ديسمبر2012، ص ص123 _124.

[4] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص148.

[5] Hokayem Joseph," l'etat islamique : état des lieux ",defnat,fr, N° 597 ,13 janvier 2015.

[6] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، عدد 01، مارس 2019، ص 357.

[7] بن بتقة نور الهدى، المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، عدد7، أوت 2017، ص143.

[8] حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 14، عدد 24، جوان 2017، ص 21.

[9]عقل زياد، 2019 في ليبيا.../عام الانفجار فهل يكون 2020 عام الحل؟،15فيفري2020، على الرابط www.independentarabia.com/node/82146/html :// http ، تاريخ التصفح:2020/04/20 .

[10] المرجع نفسه.

[11] عقل زياد، جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 15 جويلية 2015، الرابط: http://machahid24.com/etudes/8232.html تم التصفح: 21 /2020/07.

[12] حمياز سمير، مرجع سابق،ص23 .

[13] مصباح عامر، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 335.

[14] كربوش أحمد، العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة فيفري 2011: المفهوم والتحديات،دفاتر السياسة والقانون، المجلد12،عدد 01 ،2020، ص269 .

[15] الصواني يوسف محمد جمعة، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد2013،01، ص 23.

[16] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، معهد الدوحة، مارس 2011، ص05.

[17] Le Monde et AFP ; La France appelle à la mobilisation contre la poussée djihadiste en Libye, 31 December 2014, Le Monde, available at: http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/31/paris-ne-veut-pas-accepter-ledeveloppement-d-un-sanctuaire-djihadiste-en libye_4548235_1496980.html#kqLuSXe6Gfkel7oE.99 ,12/03/2020.

[18]حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي، الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا، ط 04، مركز الدراسات السودانية، القاهرة،1999، ص 11.

[19] عاشور عمر، الدولة الفاشلة في ليبيا، السياسة الدولية، القاهرة، عدد185، جويلية2011، ص11.

[20] عاشور عمر، المرجع السابق 12.

[21] عطوان خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2010، ص16.

[22] إدريس أحمد، الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد6، سبتمبر2011، ص12.

[23] أحمد مالكي، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، دار بيسان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص121.

[24] أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر ،2010، ص184 .

[25] ناهض عباس عبد الله، دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا منذ 2011، (رسالة ماجستير) العراق، جامعة المستنصرية،2018، ص.166.

[26] سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، بغداد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد06، عدد 01 ،2017، ص 155.

[27] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص ص155 _156.

[28] المرجع نفسه.

[29] Mattia Toald, Libya: Security, economic, development and political reform، Human Security Study Group, London, Februrary 2016, p04.

[30] Ibid, p05.

[31] علي جاسم محمد، دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، بغداد، عدد 78 ،2019، ص 19.

[32] تشومسكي نعوم، الدولة المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة (أسامة سبر)، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص39.

[33] علي جاسم محمد، مرجع سابق، ص15

[34] وناس منصف، إلى أين تسير ليبيا؟ وما هي انعكاسات ذلك على الوضع التونسي مائدة مستديرة، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، سبتمبر 2014، ص 98.

[35] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص 160.

[36] بونيف سامي محمد، الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 12، عدد01، 2020، ص24.

[37]الصواني يوسف محمد، الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل ليبيا، المستقبل العربي، عدد12، جويلية 2013، ص15.

[38] لخضاري منصور، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات،12جانفي 2020، ص ص 5_7.

[39] المرجع نفسه.

[40] الوحيشي محمد علي مصباح، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلد01، عدد05، جانفي 2017، ص ص12_13.

[41]خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الى الأمة،19/ديسمبر/2020على الرابط: http://www.youtube.com/watch ?v=dQBiD38S-Zc ، تم التصفح 23/مارس/2020.

[42]لخضاري منصور، مرجع سابق، ص 8.

[43] الوحيشي محمد علي مصباح، مرجع سابق، ص 15.

[44] Morone Antonio, Libya in Transition: Human mobility, international conflict and state building, Afriche Oriente ,N°=03,2018, P P16_18.

[45]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، وحدة الدراسات السياسية، قطر، جانفي 2020، ص 01 .

[46]عقل زياد، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد184، أوت 2014، ص83.

[47] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص02 .

[48] Redaelli Riccardo,The Post_Skhirat political and security scenario. Libya's local and traditional authorities, Foreign Affairs and International Cooperation, Milano,2016, pp11_15.

[49]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مذكرة التفاهم الليبية التركية أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية 17ديسمبر2019 على الرابط: http//bit.ly/2swwsM6 ، تاريخ التصفح 24مارس2020.

[50] الرنتيسي محمود سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، 12ديسمبر2019، ص 04 .

[51] التلغ رامي، الجماعات المسلحة في ليبيا التنافس في الولاء للدوحة وأنقرة، مجلة المرصد،15 نوفمبر2018، ص ص 7_9 .

[52]الزيتوني شريف، تراجع سنوات النفوذ بين مصراته وقطر، مجلة المرصد، عدد54، 15نوفمبر2018، ص11.

[53]العزاوي جعفر عمار، الثورة الليبية...الأسباب، التحديات، والتحديات بعد عام2011، المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 50، ص 100.

[54]صلاح مصطفى، مخرجات مؤتمر برلين فرص النجاح والتحديات المستقبلية،المركز العربي للبحوث والدراسات26يناير 2020على الرابط: http://www.acrseg.org/41457 ،تم التصفح 2020/04/15

[55] Morone Antonio, Op Cit, P18.

[56] Khan Mohsin and Mezran Karim,The Libyan Economy after the Revolution: Still no clear Vision, Atlantic Council,2013,p04.

[57] عبد العزيز آية، استعادة المكانة.... تنامي النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية، مركز البديل والتخطيط والدراسات 2020/04/02 على الرابط : http: //goo.gl/EZ1NHu،تم التصفح17 أفريل2020.

[58]عبد العزيز آية، مرجع سابق

[59] دولانويه إيغور، ليبيا: الورقة الروسية الجديدة،23فيفري2017، الرابط: orientxxi.info/magazin/article1731 http//www. ، تاريخ التصفح2020/04/17.

[60] زواشي صورية، ليبيا تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير2011، المناجر، الجزائر، مجلد 01، عدد01 ، ديسمبر 2014 ،ص 131 .

[61] الشعلان طارق سلافة، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، القادسية للقانون والعلوم السياسية، مجلد01، عدد01، أفريل 2015، ص 23.

[62]عزيز كرم فوزية، معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي، أبحاث العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، عدد 33، ديسمبر 2016، ص6.

[63] زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة محمد خيضر، 2013، ص 123.

[64]الساعدي مفتاح عمر، الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد2014،04، ص104.

[65] Rewizorski Marek, The economics of The Arab spring, Poznan,2011, p04.

[66] عزيز كرم فوزية، مرجع سابق، ص 09.

[67]طاهر أحمد، الاقتصاد الليبي قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، عدد3، 2014، ص125.

[68] المرجع نفسه.

[69]الساعدي مفتاح عمر، مرجع سابق، ص 106.

[70] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا، تقرير 2019، ص ص 1_2 .

[71]صندوق النقد الدولي، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، تقرير 2012، ص 05.

[72] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 2.

[73] Toaldo Mattia,OP .Cit,p 06 .

[74] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا، تقرير 2017، ص ص 1_2

[75]عزيز كرم فوزية، مرجع سابق، ص 12.